

جميع مراحل الإصلاحات التي مرت بها المنظومة التربوية لتبنيها المقاربة
بالكفاءات (2009 . 2017) - نقلا على الوثائق الصادرة عن وزارة التربية
والتعليم -

تاريخ الإرسال: 2019/04/25 تاريخ القبول: 2019/11/26 تاريخ النشر: 2020/01/15

ط. د. مريم بوعمامة
جامعة الجزائر 2

د. لبتى زعرور
جامعة الجزائر 2

ملخص:

تهدف هذه الورقة إلى حوصلة الإصلاحات التي عرفتها المنظومة التربوية الجزائرية بعد الاستقلال من خلال نقل ما ورد في كتيب صدر عن وزارة التربية الوطنية بعنوان إنجازات قطاع التربية الوطنية خلال 50 سنة ، وتدعميه بمعلومات جاءت في مناشير وزارية مختلفة (من باب إثراء المعلومات)، لمعرفة إن تناولت هذه الإصلاحات المنظومة التربوية كنسق كلي أم أنها إصلاحات تناولت جزء منها بمعزل عن الكل رغم العلم بأن المنظومة التربوية تمشي بكل مكوناتها.

الكلمات المفتاحية: المنظومة التربوية، الإصلاح، المقاربة بالكفاءات.

Abstract

The purpose of this intervention is to mention the various reforms of the Algerian educational system that took place after independence, according to a brochure of the Ministry of National Education entitled "Achievements of the national education sector in 50 years ", supplemented by information provided in various ministerial circulars. We want to know if these reforms had affected the entire education system (all components of the education system), or reforms that had affected part of it (touching the components in isolation).

Keywords : The educational system, reform, the competency approach

مقدمة:

إن "النسق التربوي هو مجموعة من البنيات والعناصر المتفاعلة فيما بينها تفاعلا ديناميكيا، ويتوخى هذا النسق تحقيق غايات وأهداف معينة من خلال ذلك التفاعل"، وبما أن لكل نسق تربوي أسس ومقومات مستمدة من سياسة تربوية واضحة تنطلق من تصور فكري فلسفي تستمد منه التوجهات الكبرى والأهداف المرجوة، جاءت فكرة ملتقى "المقاربة بالكفاءات في المنظومة التربوية الجزائرية أي نسق تربوي.....؟".

ومن باب حوصلة الإصلاحات التي عرفتها المنظومة التربوية الجزائرية بعد الاستقلال، لمعرفة إن تناولت هذه الإصلاحات المنظومة التربوية كنسق كلي أم أنها إصلاحات تناولت جزء منها بمعزل عن الكل رغم العلم بأن المنظومة التربوية تمثي بكل مكوناتها، جاءت فكرة هذه المداخلة والتي سنهتم فيها بجميع مراحل الإصلاحات التي مرت بها المنظومة التربوية قبل تبنيها للمقاربة بالكفاءات ، من حيث ما طرأ عليها من تغييرات وتعديلات أملتها عليها خصائص كل حقبة تاريخية عرفها وطننا بعد الاستقلال، معتمدين في ذلك كليا على نقل ما ورد في كتيب صدر عن وزارة التربية الوطنية بعنوان انجازات قطاع التربية الوطنية خلال 50 سنة الصادر سنة 2013، وتدعمه بمعلومات جاءت في مناشير وزارية مختلفة من باب إثراء المعلومات.

القراءة التاريخية للمنظومة التربوية الجزائرية من خلال ما ورد في كتيب "انجازات قطاع التربية الوطنية خلال 50 سنة"، أسفرت إلى التمييز بين أربعة مراحل أساسية طبعها الأحداث الكبرى والتحويلات الجوهرية التي عرفتها البلاد وهي كما يلي:

1. المرحلة الأولى (1962 – 1980): و التي بدورها يمكن تقسيمها لفترتين هما

1.1 فترة التعديل الجزئي للنظام الموروث وتكييفه مع متطلبات الجزائر المستقلة (1962 – 1970):

لم يعرف النظام التربوي الجزائري في بداية هذه المرحلة تغييرات كبيرة (ما عدى تحويلات خفيفة أدخلت على المحتويات والمواد لتنسجم مع فترة الاستقلال) لضمان انطلاق المدرسة، وكانت الأولوية موجهة:

- لدعم شبكة المنشآت التعليمية القائمة وتوسيعها لتشمل المناطق المحرومة، تحقيقا للتوازن الذي كان مفقودا في انتشار شبكة المؤسسات التي كانت مركزة في الأماكن الأهلة بالمعمرين.
- تكييف جزئي ومحدود لمضامين البرامج التعليمية الموروثة عن النظام التعليمي الفرنسي استهدف المواد التي لها صلة بالسيادة الوطنية.
- التعريب التدريجي للتعليم، بتعميم اللغة العربية وتعريب بعض المواد ذات الطابع الثقافي والإيديولوجي، و اتسمت هذه الفترة بوجود الأفواج المعربة بالموازاة مع الأفواج المزدوجة التي استمرت لفترة لاحقة.
- الاعتماد على الكفاءات والإطارات الوطنية في مجال التعليم بالموازاة مع التعاون الأجنبي الذي كانت نسبة تواجده مرتفعة بلغت في التعليم الثانوي أكثر من 65%.
- اعداد الوثيقة الأولى للبرامج الجزائرية في سنة 1964 تحت عنوان (البرامج والمواقيت والتعليمات التربوية للتعليم الابتدائي).
- تغطية الحاجيات في مجال الكتب المدرسية بشراء حقوق التأليف و استيراد المؤلفات المدرسية من مختلف البلدان للغياب كلي للوسائل التعليمية الوطنية آنذاك، ويمكن الإشارة هنا إلى إحداث المعهد التربوي الوطني الذي كلف بمهمة انجاز الوسائل التعليمية والذي أدى دورا مشهودا في هذا المجال في المراحل اللاحقة.

ما تميزت به السنوات الأولى لاستعادة الجزائر لحريتها من الفوضى و الارتجال في تسيير الشؤون العمومية، قد منع بطبيعة الحال من تسيير سياسة تربوية في مستوى المقتضيات الجديدة و إقامة منظومة للتربية والتكوين تلبي حاجات المجتمع وتساير متطلبات التنمية" (وزارة التربية، ففري 1992، ص 5). وحسب نفس المرجع جاء التصحيح التاريخي في 19 جوان 1965 كأول خطوة مكنت من تشييد الدولة على أسس جديدة، و اتخاذ التخطيط أداة محكمة لتنمية البلاد، ووضع البرامج و المشاريع لنشر التقدم الاجتماعي و الاقتصادي و إقامة العدالة بين المواطنين و القضاء على الفوارق الجهوية، وتوضيح الإطار السياسي للدولة الجزائرية التي تبنت المذهب الاشتراكي وتوفرت شيئا فشيئا أهم الشروط للتشييد الاشتراكي المتمثل في كل من الثورة الزراعية الصناعية و الثقافية. فبعد فترة الوراثة

هذه كان لابد من إدخال التعديلات على النظام التربوي الجزائري لجعله أكثر ملائمة و غايات الثورة الجزائرية.

2.1. فترة تحضير الإصلاح الجذري الأول للمنظومة التربوية 1970 - 1980:

دائما حسب نفس الكتيب هي فترة لتحضير الإصلاح الأول للمنظومة التربوية تميزت بالتوجه القوي نحو إحداث تنمية وطنية شاملة في شتى مجالات الحياة، وبرز هذا التوجه من خلال المخططات التنموية التي طبعت هذه المرحلة (المخطط الرباعي الأول، المخطط الرباعي الثاني). وكان من أولوياتها انجاز الأعمال التحضيرية للإصلاح الجذري لنظام التربية والتكوين وبالموازاة مع ذلك استمر إدخال التعديلات اللازمة، كلما استدعت الضرورة، سواء كان ذلك على المستوى التنظيمي أو على مستوى المضمون. ففي مجال تنظيم التعليم، وان احتفظ التعليم الابتدائي بطابعه التنظيمي، فان التعليم المتوسط شهد تغييرا جذريا، تمثل في جمع كل أنواع التعليم الذي كان يمنح في اكماليات التعليم العام واكماليات التعليم التقني واكماليات التعليم الفلاحي والطور الأول من التعليم الثانوي، في مؤسسات للتعليم المتوسط التي تم إنشاؤها سنة 1971، وتم توحيد نظام التعليم بهذه المرحلة، وصار يتوج بشهادة التعليم المتوسط التي تم احداثها سنة 1972 بالمرسوم رقم 72 - 40.

و أصبح التعليم المتوسط يشكل مرحلة مستقلة بذاتها ومرحلة وسطية بين التعليم الابتدائي والتعليم الثانوي. وقد تم حذف التعليم التقني قصير المدى الذي كان يمنح في اكماليات التعليم التقني و اكماليات التعليم الفلاحي. وتميزت هذه الفترة كذلك بتخصيص بعض مؤسسات التعليم المتوسط لتجريب البرامج التعليمية الجديدة التي تم اعدادها في اطار الإصلاح الذي كان يجري تحضيره. فبعد ظهور التكميليات ابتداء من سنة 1971 تقرر الفصل بين طوري التعليم الثانوي الموروث عن النظام التربوي الفرنسي بالزوال التدريجي للطور الأول الثانوي من الثانويات ، و إقامة تعليم متوسط مستقل يمنح للمتوسطات والطور الثاني يمنح بالثانويات ثم إلغاء متوسطات التعليم التقني CET و مؤسسات التعليم الفلاحي CEA في 1973. كما تم " توحيد طريقة القبول في السنة الأولى ثانوي ابتداء من الموسم الدراسي 74-75، كما ظهرت 3 شعب ابتداء من السنة الأولى ثانوي و هي شعبة الآداب العلوم و الرياضيات. و أصبح توجيه التلاميذ إلى هذه الشعب حسب النسب التالية: شعبة الرياضيات 28 %، شعبة العلوم 43 %، شعبة الآداب 27 % " (وزارة التربية الوطنية، نوفمبر 2003، ص 6).

أما التعليم التقني فشهد تغيرا ملموسا، فمن ناحية احتفظ بالتحضير لبيكالوريا تقني رياضي وتقني اقتصادي، وبيكالوريا التقني لشعب تقنيات الصناعة وتقنيات المحاسبة بالثانويات التقنية، ومن ناحية ثانية، أنشئت متاقن الطور الأول التي تمنح تكوينا لمدة سنتين لتخرج عمال مؤهلين، مع امكانية فرص الانتقال الى الطور الثاني لتلقي تكوين لمدة سنتين إضافيتين ، إلا أن هذه التجربة لم تدم طويلا، حيث توقفت سنة 1974.

وعلى مستوى البرامج التعليمية فقد تم اصدار طبعة لبرامج التعليم الابتدائي والتعليم المتوسط سنة 1974 تحت عنوان (برامج وتعليمات تربوية) تضمنت تعديلات تدرج ضمن مواصلة تكييف البرامج التعليمية. أما بالنسبة للتعليم الثانوي فقد استمر العمل بالبرامج السابقة مع حذف ما يتنافى مع السيادة الوطنية. وبقيت الكتب المدرسية تستورد من الخارج أو تطبع محليا بعد الحصول على حقوق التأليف، أما الوسائل التعليمية فقد عرف تطورا ملموسا بفضل جهود المعهد التربوي الوطني. وفي مجال التأطير تميزت هذه الفترة بإحداث المعاهد التكنولوجية للتربية التي شهدت فيما بعد توسعا كبيرا شمل كل الولايات، لتكوين المعلمين و أساتذة التعليم المتوسط في ظرف سنة واحدة فقط. والشيء الأساسي الذي يميز هذه الفترة هو اصدار الاطار التشريعي والتنظيمي لمنظومة تربوية تضع حدا وقطيعة مع النظام الموروث، وتؤسس لمنظومة أصلية في مضامينها وتوجهاتها وفلسفتها، وشرع في تعميمها ابتداء من الدخول المدرسي 1980 - 1981

3.1. . أمرية 16 أفريل 1976:

خضعت المنظومة التربوية الجزائرية إلى تعديل جذري بعد 14 سنة من الاستقلال بوضع الأمرية الرئاسية ل16 أفريل 1976 و التي تضمنت تنظيم التعليم والتكوين و التي تبنت من خلالها الدولة الجزائرية نظام التعليم الأساسي المتعددة التقنيات. هذا التعديل المطبق تدريجيا نظمته مناشير وزارية كانت تصدر بصفة متواصلة من مختلف مديريات وزارة التربية لتضمن تسهيل عملية الانتقال من المنظومة الموروثة إلى منظومة وطنية تستجيب لتطلعات الدولة والشعب ومن خلال من ما جاء في الأمرية الرئاسية ل16 أفريل 1976 والتي تقر:

○ الحق في التعليم و التكوين لكل جزائري: فالمادة 04 من الأمرية تقر حق كل جزائري في التربية و التكوين بتعميم التعليم الأساسي. هذا المبدأ برهن على مسaire هذه المدرسة للنظرة العالمية الجديدة للتربية تضيف المادة 14

توفير الدولة إمكانية التعلم لكل جزائري و جزائرية دون التمييز بين أعمارهم، جنسهم أو مهنتهم وهذا دليل آخر عن محاولة الدولة الجزائرية مواكبة التطور من خلال توفير التعليم للجميع.

○ التعليم مجاني لكل الأطفال البالغين من العمر ما بين 6 سنوات و 16 سنة: من خلال المادة 07 من الأمرية تقرر الدولة الجزائرية حق كل متعلم من الاستفادة من التعليم المجاني في كل المؤسسات المدرسية مهما كان نوعها و هو أحد مؤشرات تطبيق هذه الدولة لمبدأ العدل الذي اعتنقته فور استقلالها رغم الظروف العسيرة التي ميزت البلاد في تلك الآونة. المجانية هنا تمس كل جوانب تدرس التلميذ من كتب، أدوات مدرسية، تأطير تربوي و إداري و غيرها .

○ التعليم الإلزامي لجميع الأطفال البالغين من العمر ما بين 6 سنوات و 16 سنة: بعدما كان التعليم هما مجتمعيًا يسيره الأهالي أو القطاع الخاص حسب أهوائهم بات إلزاما على الجميع وعلى نفقة الدولة. فالمادة 05 من الأمرية السابقة الذكر تؤكد جدية الدولة وتصميمها على منح التربية والتكوين لكل الأطفال، تطبيق مبدأ إجبارية التعليم يعني التزام كل أسرة بتسجيل أطفالها الذين هم في سن الدراسة و قد حدد المنشور الوزاري رقم 66-76 المؤرخ في 16 أفريل المتضمن للطابع الإلزامي للتعليم الأساسي أنه على الآباء الأوصياء و بصفة عامة على جميع الأشخاص الذين يكفلون أولادا في سن القبول المدرسي أن يسجلوهم في المدرسة الابتدائية التابعة لقطاعهم الجغرافي (المادة 02)،

○ الدولة تضمن العدل و المساواة في حقوق و طرق التمدرس: من خلال توحيد المنظومة التربوية بكل أنحاء الوطن والقضاء على التعليم الديني والخاص الذي انتشر قبل هذه الفترة، توحيد البرامج، المحتويات، التوزيع الساعي، الكتب لكل مرحلة ولكل تخصص فالنظام التربوي من اختصاص

الدولة ولا يسمح بأي مبادرة فردية أو جماعية خارج الإطار المحدد لهذا الأمر (المادة 10).

○ ضف إلى ذلك ما تقره المادة 06 من الأمرية من تكفل الدولة بإمكانية الالتحاق بالتعليم الثانوي بدون أي تحديد، سوى القدرات الذاتية من جهة و وسائل و حاجات المجتمع من جهة أخرى. فالمدرسة هي الأداة الأساسية لتحقيق الهدف. يكون التعليم باللغة العربية في جميع مستويات التربية و التكوين، وفي كل المواد (المادة 08)، تعليم اللغات الأجنبية تبعاً لشروط (المادة 09).

○ ربط النظام التربوي بالتنمية الشاملة و بالحياة العملية و التفتح على العالم: (المادة 11 و 12) بالفتح على العلوم و التقنيات و يخص جزء من المناهج للتدرب على الأعمال المنتجة المفيدة اجتماعياً و اقتصادياً. " فالتقدم الاجتماعي مرهون في الحقيقة بمدى ثقافة أفراد الشعب و تكوينهم و التزامهم. لذلك على المدرسة أن تمنح تعليماً علمياً رفيع المستوى " (وزارة التربية الوطنية، فيفري 1997، ص 20).

بعدها تم تحديد معالم المنظومة الجديدة و توفير الأرضية لتطبيقها، تم تعميمها وهذا ما سنراه في العنصر الموالي.

2. تعميم تنفيذ الإصلاح و تقييمه في مرحلة التعليم الأساسي 1980-1990:

جاءت فكرة المدرسة الأساسية و التي كانت محاولة لربط التوجه السياسي بمنظومة تربوية جزائرية " تحددت على أنها جهاز وطني أصيل، ديمقراطي و ثوري في اتجاهاته، عصري و علمي في مضامينه و طرائقه. فهذه هي المحاور المذهبية التي ينظم على أساسها، و هو المنهل الذي يستمد منه شرعيته، و يستقي برامج نشاطه " (وزارة التربية الوطنية، فيفري 1997، ص 15). فقد تم تنصيب المدرسة الأساسية ذات التسع (9) سنوات ابتداء من الدخول المدرسي 1981 - 1980، تجسيدا للإطار التشريعي و التنظيمي السالف الذكر، الخاص بتنظيم التربية و التكوين، و يمثل تنصيب المدرسة الأساسية منعرجاً هاماً في تاريخ المنظومة التربوية، الذي وضع نهاية للنظام الموروث الذي كان محل تعديلات كما سبقت الإشارة إليه، و التأسيس لمنظومة تربوية وطنية:

- أصلية بمضامينها و أطاراتها وبرامجها
- ديمقراطية في اتاحتها فرصا متكاملة لجميع الأطفال الجزائريين
- متفتحة على العلوم والتكنولوجيا
- وقد تم تعميم المدرسة الأساسية بشكل تدريجي سنة بعد سنة.

وشكلت المدرسة الأساسية مرحلة التعليم الالزامي الذي يدوم تسع (9) سنوات، تتكون من ثلاثة أطوار، كل طور يدوم ثلاث سنوات، حيث يشكل الطوران الأول والثاني التعليم الابتدائي ويشكل الطور الثالث التعليم المتوسط سابقا. لقد كان تصور المدرسة الأساسية كوحدة تنظيمية شاملة للأطوار الثلاثة، إلا أن التجسيد الميداني لذلك لم يتم تحقيقه في هذه الفترة.

رغم ما تقره الدولة باعتبار أن مرحلة التعليم الثانوي هي حلقة الوصل بين مرحلة التعليم الأساسي ومرحلة التعليم العالي من جهة و التكوين المهني و عالم الشغل من جهة أخرى، فهي تكمن زيادة " على مواصلة المهمة التربوية العامة المسندة للمدرسة الأساسية في دعم المعارف المكتسبة و التخصص التدريجي في مختلف الميادين وفقا لمؤهلات التلاميذ و احتياجات المجتمع في مساعدة التلميذ إما على الانخراط في الحياة العملية أو مواصلة الدراسة من أجل تكوين عالي" (النشرة الرسمية للتربية الوطنية، 1995، ص 12). إلا أن هذه المرحلة من التعليم لم تشهد تحولات جذرية وعميقة كالتى شهدها التعليم الابتدائي والمتوسط، رغم انفصاله في بداية المرحلة والتكفل به من قبل هيكل خاص (أي كتابة الدولة للتعليم الثانوي والتقني وذلك خلال الفترة الممتدة من 1980 الى 1984 ثم أعيد توحيد القسمين الوزاريين وزارة التربية والتعليم الأساسي وكتابة الدولة للتعليم الثانوي والتقني).

وبالرغم من محاولة إصلاحه سنة 1983، إلا أن تلك الإصلاحات لم تفسر بالنسبة للتعليم الثانوي العام سوى عن:

- ادراج التعليم الاختياري
- ادراج التربية التكنولوجية
- فتح شعبة العلوم الاسلامية
- التوسع في فتح شعب التعليم الثانوي

وبالنسبة للتعليم الثانوي التقني فقد أسفرت عن:

- تطابق التكوين الممنوح في المتاقن والثانويات التقنية
- اقامة التعليم الثانوي القصير المدى الذي يتوج بشهادة الكفاءة التقنية خلال الفترة 1984 - 1980 ، وفتح شعب جديدة.
- توسيع آفاق التعليم التقني بإمكانية مواصلة التعليم الجامعي في بعض الشعب
- تعميم تدريس مادة التاريخ لتشمل كل الشعب
- وضع برامج تعليمية (استلزمها التنصيب الجديدة للمدرسة الأساسية)، برامج تم تصورها وإعدادها من طرف خبرات وطنية كان يغلب عليها الطابع التدريجي في الإعداد (سنة بعد سنة).
- برامج التعليم الثانوي كانت أيضا موضوع مراجعة وإعادة نظر وتحديث وطبع، وذلك سنة 1981.

وتميزت نهاية المرحلة بتنصيب لجنة وطنية لإصلاح نظام التربية والتكوين بصورة شاملة، وذلك سنة 1989، إلا أن أعمال هذه اللجنة لم تكتمل.

3. المرحلة الثالثة 1990 - 2000:

ما جاء في كتيب " انجازات قطاع التربية الوطنية خلال 50 سنة " لخص أهم ما ميز هذه المرحلة على الصعيد الوطني من تحولات سياسية واقتصادية واجتماعية والتي حدثت في المجتمع منذ تعديل الدستور في سنة 1989، والتي كان لها تأثير كبير فيما بعد على السياسة التربوية، ورغم المشهد السياسي الذي عرفته تلك العشرية مع بداية سنة 1992، والوضعية التي انجرت عنه، إلا أن ذلك لم يثن من مواصلة التحولات السابقة الذكر.

1.3. أهم ما شهدته هذه المرحلة: شهدت هذه المرحلة محاولات تحسين عدة، منها:

- محاولة تجسيد نظام المدرسة الأساسية كوحدة تنظيمية في المجال البيداغوجي والتنظيمي والإداري والمالي، وتم ذلك من خلال اتخاذ بعض القرارات التي تجسد روح الأمر المتضمن تنظيم التربية والتكوين الصادر سنة 1976.

- تنظيم التعليم الثانوي في شكل تعليم ثانوي تأهيلي، إلا أن هذه المحاولة توقفت بعد سنة من بداية العمل بها، وأعيد بعد ذلك تنظيم التعليم الثانوي في شكل ثلاثة جذوع مشتركة في السنة الأولى منه، هي: الجذع المشترك آداب، الجذع المشترك علوم والجذع المشترك تكنولوجيا.
- تتفرع 16 شعبة في السنتين الثانية والثالثة ثانوي عن الجذوع المشتركة الثلاث.

3 . 2 . أما عن باقي المجالات: فقد مسها التغيير كما يلي

- تخفيف البرامج التعليمية: لأن البرامج التعليمية المطبقة في مختلف المراحل يعود تاريخها إلى فترة الثمانينيات، وقد تم إعدادها آنذاك في فترة قصيرة وفي سياق سياسي واقتصادي واجتماعي يختلف تماما عن السياق الذي تتميز به مرحلة التسعينيات، وبذلك فإن بعض مضامينها لم يعد منسجما مع التحولات المذكورة، فضلا عن طابع الكثافة الذي ميزها، لذلك جاءت عملية إعادة قراءتها ومراجعتها وتخفيف وتكييف محتوياتها لتكون أكثر انسجاما مع خصوصية المرحلة من جهة، ومع الأهداف الجديدة المرسومة للتعليم الثانوي، الناتجة عن إعادة هيكلته وتنظيمه، ومع الأهداف الجديدة المرسومة للتعليم الثانوي، الناتجة عن إعادة هيكلته وتنظيمه من جهة أخرى،
- تمت عملية إعادة قراءة البرامج وتخفيفها وتكييفها خلال الفترة 1991 - 1994. وهذه البرامج استمرت في التطبيق الى غاية السنة الدراسية 2002 - 2003 بالنسبة للتعليم الأساسي و إلى غاية 2004 - 2005 بالنسبة للتعليم الثانوي، وقد حلت محلها البرامج الجديدة الناتجة عن تطبيق إصلاح النظام التربوي، وهذا منذ السنة الدراسية 2003 - 2004 بالنسبة للتعليم الابتدائي والمتوسط، و 2005 - 2006 وبالنسبة للتعليم الثانوي.
- تجريب ادخال اللغة الانجليزية كلغة أجنبية أولى إلى جانب اللغة الفرنسية، إلا أن هذه التجربة بقيت محدودة، وتم إلغاؤها مع المشروع في تنفيذ الإصلاح الجديد للنظام التربوي:
- إدراج تعليم الأمازيغية في النظام التربوي.
- تحسين نظام التدرج والقبول والتوجيه، خلال هذه الفترة حيث تم ادخال مجموعة من التحسينات بالرفع التدريجي لمعدل الانتقال مستوى الى مستوى

- أعلى وهذا خلال الفترة 1995 - 1998، حيث صار الارتقاء من مستوى الى مستوى يتم على أساس بيداغوجية محضة. وإلغاء نظام الحصص الخاصة بكل مؤسسة تعليمية للقبول في السنة الأولى ثانوي.
- إعادة الاعتبار لشهادة التعليم الأساسي و ادراج نتائجها في معدل الانتقال إلى الأولى ثانوي، ثم فيما بعد تميمها برفع معامل النتائج المحصول عليها فيها وإدخال نظام مجموعات التوجيه في توجيه التلاميذ نحو التعليم الثانوي.
 - تغيير نظام التكوين الذي كان قائما، بتمديد مدة التكوين في بداية المرحلة بالنسبة لأساتذة التعليم المتوسط ومعلمي المدرسة الأساسية، ليتم فيما بعد الغاء التكوين الأولي بالمعاهد التكنولوجية وإسناده إلى المدارس العليا للأساتذة.
 - وفي سنة 1997 تم اعداد ملف شامل لسياسة التكوين بقطاع التربية. وشرع في تنفيذه ابتداء من السنة الدراسية 1997 - 1998. وبموجب هذا الملف أسندت مهمة تكوين أسلاك مختلف المستويات، إلى مؤسسات التعليم العالي المختصة.

4. المرحلة الرابعة من سنة 2000 الى اليوم هذا:

تتميز مرحلة ما بعد سنة 2000 بالشروع في تحضير إصلاحا آخر للمنظومة التربوية، الذي أصبح يشكل أولوية وطنية بسبب الوضعية التي آلت اليها المدرسة الجزائرية من جهة، وبسبب التحولات المسجلة في الميادين المختلفة، سواء على الصعيد الوطني أو العالمي من جهة أخرى.

حسب كتيب "انجازات قطاع التربية الوطنية خلال 50 سنة" دائما يعد هذا الإصلاح الثاني من نوعه في قطاع التربية الوطنية، بعد الإصلاح الذي عرفته المدرسة الجزائرية في السبعينيات، غير انه إذا كان إصلاح السبعينيات قد فرضته فترة ما بعد الاستقلال، وكانت الأسبقية فيه لتأصيل المدرسة بمضامينها وإطاراتها وبرامجها، فضلا عن ديمقراطيتها وانفتاحها على العلوم والتكنولوجيا، فان الإصلاح الجديد أملتة متطلبات وتحديات أخرى، مرتبطة أساسا بالتحولات التي تعيشها البلاد في المجالات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، وبالاحتاجات الاجتماعية الناجمة عن هذه التحولات، وتفرضه تحديات جديدة تختلف عن تلك التي كان على المدرسة أن تواجهها في عالم تطبعه عولمة

الحياة في شتى صورها ومجالاتها ، وتميزه تكنولوجيا الإعلام والاتصال الجديدة، التي أحدثت تغييرا في وسائل التعليم و أساليبه وفي دور المعلم ومكانته، وفي مفهوم الزمان والمكان. ومن خلال نفس المرجع نذكر ما يلي:

1.4.1. تنصيب اللجنة الوطنية لإصلاح المنظومة التربوية:

نصبت اللجنة الوطنية لإصلاح المنظومة التربوية في شهر ماي 2000. وكانت نتائج وتوصيات تقريرها الأول حول وضع المنظومة التربوية الأرضية الأساسية للانطلاق في تنفيذ الإصلاح في مطلع السنة المدرسية 2003 - 2004 كما كانت مصدر الهام لإعداد القانون التوجيهي للتربية الوطنية. وقد مس هذا الإصلاح مجالات مختلفة وعموما:

1.1.4. على مستوى هيكلية المنظومة التربوية:

- إعادة هيكلة النظام التربوي
- التعميم التدريجي للتربية التحضيرية على الأطفال البالغين سن الخامسة
- تخفيض مدة التعليم الابتدائي من 6 الى 5 سنوات
- تمديد مدة التعليم المتوسط من 3 الى 4 سنوات
- اعادة تنظيم التعليم ما بعد الإلزامي في 3 مقاطع: التعليم الثانوي العام والتكنولوجي، التعليم المهني، والتكوين المهني
- تأسيس مؤسسات التربية والتعليم الخاصة
- ادراج تعليم اللغة الفرنسية في السنة الثالثة ابتدائي
- ادراج تعليم اللغة الانجليزية في السنة الأولى متوسط
- اعداد وتنفيذ استراتيجيات لمحو الأمية لدى الكبار
- اعادة الاعتبار لشعب الامتياز

2.1.4. على مستوى المناهج التعليمية: تشكل المناهج التعليمية المجال الدوري لأي نظام تربوي، وإعدادها بكيفية متواقفة، يتطلب جهدا يبذله الخبراء والمختصون وأهل المهنة، لتكون ملائمة لغايات وأهداف النظام التربوي المنشود والتي نذكر منها ما يلي.

- اعتماد الرموز العالمية في العلوم الدقيقة والتجريبية، وإدراج ازدواجية المصطلح ابتداء من الطور المتوسط.
- تحوير وتكييف برامج التربية المدنية
- إعادة الاعتبار لتدريس التاريخ والفلسفة في جميع المستويات
- إعادة الاعتبار للتربية البدنية والرياضية، وتكريس وجوبها على جميع التلاميذ
- تعزيز تعليم اللغة العربية
- ترقية وتطوير تعليم اللغة الأمازيغية
- تعميم استعمال التكنولوجيات الحديثة للإعلام والاتصال

ويتم ذلك انطلاقا من التحكم في محتوى المادة الواحدة، بوضع محاورها الرئيسية والفرعية، والحرص على أن تكون كل مادة متكاملة في الوحدة وفي بقية المواد، أفقيا وعموديا ومن مستوى إلى مستوى، قصد بلوغ السقف الأدنى والأعلى من اكتساب المعرفة لدى كل تلميذ عادي النمو.

لذلك دائما من منشورات وزارة التربية تم في إطار الإصلاح إحداث جهاز دائم، تتمثل في اللجنة الوطنية للمناهج، يتولى إعداد مشاريع المناهج التعليمية ومتابعة تحديثها باستمرار، لتواكب التطورات الحاصلة في المجالات المختلفة. وقد تم ادخال وتعميم المناهج الجديدة على مختلف المراحل التعليمية تدريجيا، كان الشروع في تنفيذ الإصلاح السنة الدراسية 2003-2004 على مستوى التعليم الابتدائي وفي السنة الدراسية 2005-2006 على مستوى التعليم المتوسط وجرى تعميم المناهج الجديدة في المرحلتين السابقتي الذكر خلال السنوات الدراسية 2003-2004 الى 2006-2007. و شمل الإصلاح أيضا مرحلة التعليم الثانوي لكن بصفة متدرجة وكان ذلك ما بين 2005-2006 الى 2007-2008.

3.1.4. الكتاب المدرسي:

- اصلاح البرامج التعليمية
- اعداد جيل جديد من الكتب المدرسية

مس الإصلاح التربوي الكتاب المدرسي سواء تعلق الأمر بتأليفه أو بوفرفته أو بإخراجه أو بتوزيعه وذلك بغية سد النقائص المسجلة بخصوصه، فحسب المرجع السابق انتقلت نسبة التغطية من الكتاب المدرسي من 55% الى 100% وأصبح كل تلميذ في أية بقعة من التراب الوطني بحوزته كتاب في كل مادة تعليمية وهذا بفعل تجديد التأليف الذي وصل الى 165 عنوانا جديدا وتراكم الانتاج الذي بلغ 350 مليون كتابا.

4.1.4. تجديد نظام التكوين ورفع المستوى: يشكل محور التكوين أحد المكونات الرئيسية في برنامج إصلاح المنظومة التربوية، ويركز على مجالين رئيسيين.

يهدف المجال الأول الى ادخال تعديلات جوهرية على نظام التكوين قبل الالتحاق بالمهنة (التكوين الأولي) لهيئات التدريس للمراحل التعليمية، لإعداد مدرسين مؤهلين علميا وتربويا، وقادرين على التكيف مع الأدوار المتغيرة لمدرس المستقبل. ويهدف المجال الثاني الى وضع نظام جديد للتكوين أثناء الخدمة لفائدة معلمي التعليم الابتدائي و أساتذة التعليم المتوسط لرفع مستواهم المعرفي والمهني و الحاقهم بنفس مستوى المتخرجين الجدد (البكالوريا + 3 سنوات). تلخيص أهم ما جاء به الإصلاح كما ورد في المرجع المعتمد في هذه المداخلة بين أنه تم في هذا المجال:

- تجديد نظام التكوين وتحسين مستوى التأطير البيداغوجي و الإداري من خلال مخطط وطني
- تكوين مدرسي التعليم الابتدائي في ظرف 3 سنوات بعد البكالوريا في معاهد تكوين
- تحسين مستوى المدرسين (IFPM) ثم بعد ذلك في المدارس العليا للأساتذة (ENS)
- تكوين أساتذة التعليم المتوسط و أساتذة التعليم الثانوي العام في المدارس العليا للأساتذة (ENS)
- اعادة تأسيس مسابقة التبرير
- اشتراط توفر مستوى علمي وثقافي رفيع في المتقدمين حاليا لمهنة التدريس.

○ تمديد مدة التكوين للراغبين في الالتحاق بالمهنة حسب طبيعة كل مرحلة تعليمية وإجراء التكوين في مؤسسات متخصصة (معاهد تكوين معلمي التعليم الابتدائي وتحسين مستواهم، المدارس العليا للأساتذة)

وفيما يتعلق بالتكوين أثناء الخدمة، الذي يعد عنصرا حاسما في تطبيق الإصلاح، فإن الوزارة وضعت استراتيجية تمتد الى غاية 2015 في فائدة 214.000 مدرسا، يتم خلالها رفع مستوى تأهيل المعلمين و أساتذة التعليم المتوسط ليكونوا في نفس المستوى المطلوب حاليا للالتحاق بمهنة التدريس (بكالوريا زائد ثلاث سنوات بالنسبة لمعلمي التعليم الابتدائي، بكالوريا زائد أربع سنوات بالنسبة لأساتذة التعليم المتوسط).

خلاصة المداخلة:

من خلال ما نقلناه من معلومات وردت عن وزارة التربية الجزائرية حول الإصلاحات التي عرفتها المنظومة التربوية ، نستخلص ثلاثة نقاط أساسية. النقطة الأولى هي أن هذه الإصلاحات تناولت جوانب أو أجزاء مختلفة من المنظومة التربوية فمن الأهداف العامة للدولة وتوجهاتها الجديدة، إلى هيكلية المنظومة التي عرفت بدورها تغيرات مختلفة في كل إصلاح ، فالمناهج والكتب المدرسية والتي عرفت كذلك تغييرات منها الجزئي و الكلي ومنها الفوري والآني، وحتى تكوين الأساتذة والذي اعتمدت فيه الدولة عدة سياسات أملت عليها الفترات الأربعة للإصلاح.

النقطة الثانية وتمثلت في نوع الإصلاح والذي كان في الأول جزئي يستجيب لما ميز الفترة الأولى من الاستقلال، ثم ومع استقرار البلاد وتوفير القاعدة اللازمة جاء الإصلاح الكلي الأول في السبعينات والذي أوجد بدوره التغيير الكلي الثاني في الألفنيات. فالتغيير لا يكون من العدم لكنه تقويم لما هو موجود وتوفير للإمكانات المختلفة اللازمة لتجسيده، وتهيئة القاعدة لتقبله والتفاعل معه.

النقطة الأخيرة تقودنا إلى فكرة مدى عمق الإصلاحات المختلفة التي عرفتها المنظومة التربوية الجزائرية، لأن ما ورد في المنشور الوزاري المختلفة حول كل الإصلاحات التي عرفتها هذه الأخيرة منذ الاستقلال، سواء كانت هذه الإصلاحات جزئية أو كلية يبقى عرض سطحي، لا يمدنا بالمعلومات الكافية و الوفيرة عن عمق هذه الإصلاحات التي من المفروض

تكون ناتجة عن حاجة يشعر بها الممارسين، أو عن ضعف ملح خريجي هذه المنظومة، أو عن حاجة سوق العمل لكفاءات عالية لا تتوفر في مخرجات المنظومة التربوية، أو غيرها من الحاجات والتي تؤدي إلى إعادة النظر في النسق الكلي لهذه المنظومة.

هذه السطحية في عرض وزارة التربية لما عرفته المنظومة التربوية من إصلاحات في مختلف ما صدر عنها، والذي نعتبره مجرد وصف لا غير، لا يسمح لنا بالحكم إن كان الإصلاح المعتمد من طرف الدولة قد اهتم بأجزاء المنظومة في منظور نسقي أم انه خص أجزاء منها أو كل أجزائها لكن من منظور جزئي.

المراجع:

1. وزارة التربية الوطنية، المرسوم رقم 72 – 40، إحداث شهادة التعليم المتوسط.
2. وزارة التربية الوطنية، 1976، أمرية 16 أفريل 1976 المتضمنة تنظيم التعليم و التكوين بالجزائر
3. وزارة التربية الوطنية، 1976، المنشور الوزاري رقم 66-76 ، المتضمن للطابع الإيجاري للتعليم الأساسي، المؤرخ في 16 أفريل 1976.
4. وزارة التربية الوطنية، ماي 1978، معلومات إحصائية للسنة 1977-1978، رقم 16.
5. وزارة التربية الوطنية، 1992، ففري 1992 ، النصوص الأساسية الخاصة بقطاع التربية.
6. وزارة التربية الوطنية، 1992، المنشور الوزاري رقم: 1533/و.ت/ م.د بتاريخ: 11-03-1992، المتعلق بإعادة هيكلة التعليم الثانوي .
7. وزارة التربية الوطنية، مارس 1992، إعادة هيكلة التعليم الثانوي.
8. وزارة التربية الوطنية، 1992، المنشور الوزاري رقم: 92/124/102 الصادر بتاريخ: 8-04-1992 و المتعلق بالتكرار في السنة الثانية ثانوي
9. وزارة التربية الوطنية، 1995، النشرة الرسمية للتربية الوطنية.
10. وزارة التربية الوطنية، سبتمبر 1998، "دليل التعرف على الجذوع المشتركة".
11. وزارة التربية الوطنية ، جوان 2001، النشرة الرسمية للتربية الوطنية. التوجيه المدرسي و المهني خلال الفترة الممتدة من 1962 إلى 2001، عدد خاص.

12. وزارة التربية الوطنية، أكتوبر 2003، مخطط العمل لتنفيذي إصلاح المنظومة التربوية.
13. وزارة التربية الوطنية، نوفمبر 2003، مديرية التعليم الثانوي، الإجراءات الخاصة بالتعليم الثانوي.
14. وزارة التربية الوطنية، فبراير 2005، مشروع إعادة تنظيم التعليم و التكوين ما بعد الإلزامي.
15. وزارة التربية الوطنية، فيبرابر 2005، مشروع الثانويات.
16. وزارة التربية الوطنية، مارس 2009، المرجعية العامة للمناهج.
17. وزارة التربية الوطنية، 2013، انجازات قطاع التربية خلال 50 سنة، دار القصة للنشر، الجزائر.